

## التأمين التكافلي بالمغرب



رہان لطیفی

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعو مولاي إسماعيل بمكناس.

ملخص المقال

إن العالم اليوم يشهد تطورا ماديا وفكريا سريعا يشمل معظم جوانب الحياة، من ضمنها عالم الاقتصاد والتجارة الذي حاز نطاق واسع في هذا التطور الأمر الذي أدى إلى ظهور ابتكار أدوات وصيغ وأساليب في العقود والمعاملات لم تكن معروفة من قبل.

ومما لا شك فيه أن مبدأ التكافل من المبادئ التي جاء بها الدين الإسلامي منذ أكثر من أربعة عشرة قرنا، حيث اقتبس الغرب هذا المبدأ من الإسلام، والذي يعرف بالتأمين التجاري الذي ساد في أوروبا خلال القرن الثالث عشر.

المغرب على منتجات البنوك التشاركية بعد اعتماد قانون 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها. بغية استقطاب عدد أكبر من المستثمرين، الشيء الذي جعله يتبنى نظام التأمين التكافلي باعتباره بديل شرعي للتأمين التجاري، والذي يحتاج بدوره لضوابط وقواعد تأطره وتنظمه.

وموضوع هذا المقال يكتسي أهمية بالغة نظرا لارتباطه بمولود جديد ألا وهي البنوك التشاركية. وحاول مناقشة إشكالية محورية تتمركز حول مدى توفيق المشرع المغربي في تأطير القواعد المنظمة للتأمين التكافلي بالمغرب؟ ولمعالجة هذه الإشكالية سيتم الاعتماد خلال الشق الأول لماهية التأمين التكافلي، وفي الشق الثاني حول الرقابة الشرعية على عمليات التأمين التكافلي.

الكلمات المفتاحية:

التأمين التكافلي - إعادة التأمين التكافلي - المجلس العلمي الأعلى - اللجنة الشرعية للمالية التشاركية.

إن الرغبة في الاحساس بالأمن والأمان هي الأمل الذي يراود الانسان، فالمخاطر تحيط ببني الانسان منذ بدء الخليقة، وتزداد المخاطر مع تقدم الحياة المعاصرة من الناحيتين التقنية والاجتماعية، لهذا تم ابتداء فكرة التأمين كوسيلة ترمي إلى إيجاد نوع من التعاون بين أفراد المجتمع<sup>1</sup>.

ويعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات الحيوية التي يعرفها العالم، والتي تلعب دورا بارزا في انعاش الدورة الاقتصادية، باعتبارها مؤسسة مالية تشكل محورا رئيسيا للدولة، وبالتالي فإن الحفاظ عليها يقتضي العناية بهذه المؤسسة<sup>2</sup>.

فالتأمين أصبح ضرورة لاغنى عنها لحماية الممتلكات والأفراد والمجتمع بصفة عامة من الأخطار المادية التي تهددهم نتيجة ممارستهم لكل المتطلبات اليومية الطبيعية، حيث يعتبر التأمين في أصله فكر تعاوني يهدف إلى مساعدة الآخرين، ووسيلة لجبر الأضرار ومقصدا للخير يجعل جوهره ومضمونه مقبول شرعا<sup>3</sup>.

والمغرب منذ تدخل الإسلام بقي متشبثا بالشريعة الإسلامية وعندما دخل الاستعمار الفرنسي إلى المغرب عمل على قطع جذوره الثقافية والحضارية، الأمر الذي ساهم في ابتعاد المغرب عن الضوابط الشرعية لتبني سياسات وتوجهات تتماشى مع مصلحة المستعمر.

إلا أنه وفي العقود الأخيرة خصوصا بعد الأزمات الاقتصادية العالمية برزت أهمية البنوك التشاركية التي مثلت اللبنة الأساسية للاقتصاد الإسلامي في العصر الحديث، ومع نمو هذه البنوك وحاجتها للتأمين في الكثير من عملياتها. ظهر التأمين التكافلي كبديل شرعي عن التأمين التجاري، باعتباره عقد أساسه التعاون والتكافل وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية.

وبدأت المسيرة التطبيقية للتأمين التكافلي من خلال انشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني لأول شركة تأمين إسلامية في العالم في سنة 1979 بالسودان، مروراً بإنشاء الشركة الإسلامية العربية للتأمين (إياك) في سنة، 1980 والتي تمثل مقرها القانوني في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومقرها الفعلي في مدينة جدة بالملكة العربية السعودية<sup>4</sup>، وما تبعها في سنة 1982 من إنشاء شركة

1 - محمد حسين منصور، أحكام قانون التأمين، الطبعة الأولى، مطبعة عصام جابر الاسكندرية، السنة 2005، الصفحة 9.

2 - الحسين بلوش، شرح مدونة التأمينات، الطبعة الأولى، مطبعة قرطبة، السنة 2016، الصفحة 3.

3 - حامد حسن محمد، مشاركة المساهمين في الفائض التأميني بين المنع والجواز، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، السنة 2012، العدد الثاني، الصفحة 20.

4 - يبلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل في السوق السعودية في الآونة الأخيرة لأكثر من 20 شركة، يعمل جميعها وفق التأمين التعاوني، الذي ألزمها به نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، مثل شركة (ساب تكافل) التابعة للبنك السعودي البريطاني، وشركة ( أليانز للتأمين) التابعة للبنك السعودي الفرنسي وتقدم بعض البنوك السعودية منتجات تأمينية إلى جانب المنتجات المصرفية التي تقدمها مثل بنك الجزيرة. راجع علي محمد سعد الجرف، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، مقال منشور بالموقع الإلكتروني، [www.dergipak.gov](http://www.dergipak.gov)، تاريخ الاطلاع 2020/08/05، على الساعة 00.20.

التكافل الإسلامي (البحرين) التابعة لدار المال الإسلامي ومقرها في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. وتم إنشاء في سنة 1984 شركة التكافل الماليزية في مدينة كوالامبور بماليزيا، وبيت التأمين السعودي التونسي بتونس، وشركة البركة للتأمين في مدينة الخرطوم بالسودان، لنصل الى واقعنا المعاصر حيث توسع نشاط صناعة التأمين التكافلي الإسلامي عالميا حتى بلغت عدد شركاته (التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي) في عام 2014 نحو 250 شركة<sup>1</sup>.

فيتضح أن للموضوع أهمية بالغة سواء على المستوى النظري والعملي.

160

فالأهمية النظرية تتجلى في كون القواعد المنظمة للتأمين التكافلي تشكل اللبنة الأساسية في جميع المعاملات المالية التشاركية التي تتطابق مع قواعد وضوابط الشريعة الإسلامية، بالإضافة للعدد الذي لا يستهان به من الضمانات التي أحاطها المشرع في التنظيم القانوني لعقد التأمين التكافلي. أما الأهمية العملية تتمثل في الدور الذي لعبه عقد التأمين التكافلي أو بالأحرى الذي سيلعبه مستقبلا خلال انفتاح البنوك التشاركية على جميع الصيغ التمويلية التشاركية للوقاية من المخاطر.

ومن خلال ما تقدم فموضوع الدراسة يطرح عدة تساؤلات من قبيل:

ما هو التأمين التكافلي؟ ماهي مشروعيته؟ ما هي أسسه؟ ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي؟ ما الجهة التي حول لها المشرع مهمة مراقبة عمليات التأمين التكافلي؟

انطلاقا من هذه التساؤلات تنبثق إشكالية محورية يثيرها موضوع الدراسة مفادها:

الى أي حد ساهم المشرع المغربي في تأطير القواعد المنظمة للتأمين التكافلي؟

وكفرض لهذه الإشكالية يمكن القول أن التأطير القانوني الذي تم تنظيمه من قبل المشرع المغربي ساهم لا محال في الوصول للمبتغى من التأمين التكافلي.

والإجابة على الإشكالية أعلاه، والتحقق من الفرضية المصاغة سيتم الاعتماد على منهج علمي شامل ومتكامل، من خلال المنهج الوصفي التحليلي الذي تم اعتماده في الشقين الأول والثاني من الدراسة، والمنهج المقارن في إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين التأمينين التكافلي والتقليدي.

ولمقاربة الموضوع محل الدراسة سيتم اعتماد التصميم التالي:

أولا : ماهية التأمين التكافلي.

ثانيا : الرقابة الشرعية على مقولة التأمين التكافلي.

1 - سامر مظهر قنطجي، تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها المستقبلية، مقال منشور بالموقع الإلكتروني، [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)، تاريخ الإطلاع 2020/08/05، على الساعة 01.40.

## أولا : ماهية التأمين التكافلي

يعتبر انفتاح المغرب على منتجات المالية الإسلامية بعد مصادقته على قانون 103.12<sup>1</sup> المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، نقطة تحول في السياسة التشريعية المغربية، والتي جعلت المشرع يلتفت الى منتجات الاقتصاد الاسلامي الشيء الذي جعله يتبنى نظام التأمين التكافلي<sup>2</sup>.

### أ: مفهوم التأمين التكافلي وأساسه

عرف التشريع المغربي المتعلق بالتأمين تحولا جذريا في السنين الأخيرة، تحقق بصدر مدونة التأمينات لسنة 2002، والتي جرى تميمها وتعديلها بعدة قوانين، وهكذا جاءت مدونة التأمينات لتحقيق من الناحية الشكلية جمع شتات النصوص القانونية المغربية المتعلقة بالتأمين<sup>3</sup>.

### 1: التأمين التكافلي

بحكم تباين كل من مفهوم التأمين التكافلي، ومفهوم إعادة التأمين التكافلي باعتباره من المفاهيم المرتبطة به، لذلك سيتم توضيح معناهما اتباعا.

**التأمين التكافلي:** هو اتفاق جماعة من المشتركين متعاونين في درء تحمل الخسائر الناتجة من مخاطر

معينة، وذلك في دعم بعضهم البعض، بدفع مبلغ من المال في صندوق مشترك باعتباره التزاما بتبرع.

وعرف أيضا باتفاق اشخاص يكونون معرضين لأخطار متشابهة على تلافي الأضرار الناشئة عن تلك الأخطار، وذلك بدع اشتراكات في صندوق تامين له ذمة مالية مستقلة، بحيث يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن لها، ويتولى لإدارة الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو شركة مستقلة وتأخذ جهة الإدارة أجرا مقابل إدارتها أعمال التأمين<sup>4</sup>.

وعرف المشرع التأمين التكافلي<sup>5</sup> في البند 15 من المادة الاولى من مدونة التأمينات بأنه عملية تأمين تتم وفق الآراء بالمطابقة الصادرة عن المجلس العلمي الاعلى.

فتغطية الأخطار المنصوص عليها في عقد التأمين التكافلي بواسطة حساب التأمين التكافلي يسير مقابل أجرة التسيير من طرف مقولة التأمين وإعادة التأمين المعتمدة لمزاولة عمليات التأمين التكافلي، ولا

1 - الظهير الشريف رقم 1.14.193، الصادر في فاتح ربيع الأول 1436 الموافق ل 24 ديسمبر 2014، بتنفيذ القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 6328، بتاريخ 22 يناير 2015، الصفحة 462.  
2- ابراهيم بومهاوت، الرقابة على مقولة التأمين وإعادة التأمين التكافلي في القانون المغربي والمقارن، رسالة ليل دبلوم الماستر، تخصص القانون والبنوك التشاركية والتأمينات التكافلية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الأزهر اكادير، 2018/2019، الصفحة 5.  
3 - محمد خلوقي، التأمين من خلال مستجدات مدونة التأمينات المغربية بمقتضى القانون رقم 59.13، مجلة القانون والأعمال، 2018، العدد 19، الصفحة 103.  
4 - أمين حجي، التأمين التكافلي في ضوء مقاصد الشريعة، دون ذكر الطبعة والمطبعة، السنة 2016، الصفحة 548.  
5 - جدير بالاشارة أن نظام التأمين من بين هم القضايا التي شغلت فكر المسلمين والفقهاء والباحثين، ففكر النقاش والجدل حوله منذ ظهوره في البلدان الاسلامية، فعقدت الندوات والمؤتمرات الفقهية منذ 1955 في مصر وغيرها من البلدان العربية والإسلامية لبيان موقف الاسلام منه، ومدى شرعيته وملاءمته لطبيعة الشريعة الإسلامية.

يمكن في أي حال من الاحوال أن يترتب قبض أو أداء أي فائدة على عمليات التأمين التكافلي من لدن مقاولاة التأمين وإعادة التأمين.

ويرتبط بصناعة التأمين التكافلي صناعة أخرى تعتبر مكملية لصناعة التأمين، وهي صناعة إعادة التأمين<sup>1</sup> وحتى تكون صناعة التأمين التكافلي خالية من الشبهات، يجب أن تتعامل مع مقاولات إعادة التأمين تعمل وفق مبادئ وأحكام شريعة إسلامية<sup>2</sup>.

**ويقصد بإعادة التأمين التكافلي، قيام شركة التأمين التكافلي بالتأمين على الاخطار التي يتعاون المؤمن لهم على ترميمها فيما بينهم لدى شركات إعادة التأمين مقابل أقساط تدفعها لشركة إعادة التأمين، وتحمل هذه الأخيرة التعويضات التي يستحقها المؤمن لهم في حالة وقوع خطر المؤمن عليه<sup>3</sup>، وعرفته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين إعادة التأمين التكافلي بأنه العملية التي يتم بموجبها تحمل معيدوا التأمين مقابل اشتراك معين من الشركة جميع أو بعض المخاطر التي قام المؤمن بالتأمين عليها ولا تتأثر الحقوق القانونية المؤمن له بعملية إعادة التأمين<sup>4</sup>.**

## 2: أسس التأمين التكافلي

تتباين أسس التأمين التكافلي بين ما هو عام وبين ما هو خاص، لهذا سيتم التطرق في المستهل للأسس العامة للتأمين التكافلي ويعقبها الحديث عن أسسه الخاصة.

### 2.1: الأسس العامة للتأمين التكافلي

يقوم التأمين التكافلي على مجموعة من الأسس لعل أهمها:

**التكافل:** التكافل هو مبدأ إسلامي أصيل، وهو يعني أن يكون احاد الشعب في كفالة جماعتهم. وأن يكون كل قادر أو ذي سلطان كفيلا في مجتمعه يمدد بالخير وأن تكون القوى الانسانية في المجتمع منسجمة مع المحافظة على مصالح الآحاد ودفع الأضرار عن البناء الاجتماعي وإقامته على أسس سليمة<sup>5</sup>.

1 - هناك طرق مختلفة لإعادة التأمين، نجد إعادة التأمين الاختياري وإعادة التأمين الإجمالي، وهناك من يدرج ضمن طرق إعادة التأمين التكافلي بتقسيمها إلى طرق حسب المعيار التقني والذي يتم تقسيمها إلى إعادة التكافل النسبي، وإعادة التكافل غير النسبي والذي بدوره ينقسمان إلى صور أخرى كإعادة التكافل النسبية الاتفاقية والاختيارية. من أجل التوسع أكثر في هذا الجانب وجب الرجوع إلى مقال هامل دليلة، دور إعادة التكافل في الحفاظ على توازن شركات التأمين التكافلي، مقال منشور بالموقع الإلكتروني، [www.ta2menonline.com](http://www.ta2menonline.com)، تاريخ الاطلاع 2020/08/05، على الساعة 02.00.

2 - عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، هل التأمين الاسلامي المركب تأمين تعاوني أم تجاري؟ مجلة جامعة الملك، السنة 2009، العدد الثاني، الصفحة 120.

3 - وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، مطبعة دار الفكر المعاصر، 2002، الصفحة 287.

4 - هبور امال، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2013/2012، الصفحة 54.

5 - محمد أبو زهرة، التكافل الاجتماعي في الاسلام، الطبعة الثانية، مطبعة دار الفكر العربي، دون ذكر السنة، الصفحة 4.

ويقوم التأمين التكافلي أو التعاوني على التكافل والتعاون، حيث يتكافل ويتعاون عدد كبير من أناس يتعرضون لخطر واحد لمواجهة الخطر المتحقق في حق بعضهم وقد حث القرآن الكريم على التكافل والتعاون فقال الله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾<sup>1</sup>. وقوله عز وجل: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾<sup>2</sup>. وجاء في سورة أخرى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾<sup>3</sup>.

**الغرر في التبرعات:** الغرر هو الشيء المحمول بالعاقبة<sup>4</sup>، وهو ممنوع شرعا مما يترتب عليه من غبن وتنازع واختلال الرضا، ومن تم يؤدي إلى أكل المال بالباطل، والشروط التي من الواجب توافرها في الغرر، ليكون مؤثرا ومفسدا للعقد هي:

أن يكون الغرر في عقد من عقود المعاوضات المالية.

أن يكون كثيرا.

أن يكون في المعقود عليه أصالة.

وهذه الشروط متفق عليها بين المذاهب الأربعة إلا الشرط الأول فهو مأخوذ من مذهب المالكية،

أما المذاهب الثلاثة فلا توافق على هذا الشرط؛ لأن الغرر عندهم يؤثر في عقود التبرعات أيضا<sup>5</sup>.

وبناء على رأي المالكية فحرمة الغرر في رأيهم تكون في المعاوضات دون التبرعات باعتبار أن مبنى

عقود المعاوضات بين العوضين، بينما عقود التبرعات مبناهما على المكارمة، وبذلك يتم بتجنب الغرر

الموجود في عقد التأمين التقليدي، والتي أدت لحرمة باعتباره عقد معاوضة مالية.

## 2.2: الأسس الخاصة بالتأمين التكافلي

تتمثل الأسس الخاصة بالتأمين التكافلي في:

**الالتزام بالتبرع:** يعتبر الالتزام بالتبرع التكيف الشائع للتأمين التكافلي الذي اختارته معظم

القرارات، فحامل الوثيقة يلزم نفسه بالتبرع لمجموعة المستأمنين المالكين لمحفظة التأمين<sup>6</sup>.

فالتأمين التكافلي يقوم على أساس الالتزام بالتبرع من المشتركين لمصلحتهم، وحماية مجموعهم بدفع

اشتراكات يتكون منها صندوق التأمين.

1 - سورة الحجرات، الآية 10.

2 - سورة التوبة الآية 71.

3 - سورة البقرة، الآية 219.

4 - ابن تيمية، القواعد النورانية، الطبعة الأولى، مطبعة السنة المحمدية، السنة 195، الصفحة 3

5 - الصديق الضريع، التأمين تقوم المسيرة النظرية والتطبيقية، المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الاسلامي، مكة المكرمة، السنة 2005 الصفحة 23.

6 - نعمان محمد مختار، التأمين التجاري والتأمين الاسلامي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، مطبعة المكتب الجامعي الحديث، السنة 2005، الصفحة 240.

**الوقف:** يقوم هذا التكليف الشرعي للتأمين التكافلي على التبرع عن طريق إنشاء الوقف الذي هو من عقود التبرعات، مع التبرع على الوقف نفسه بمالا يكون وقفاً، ويعتمد هذا التأسيس للتأمين على عدة قضايا تتعلق بأحكام الوقف منها:

وقف النقود.

انتفاع الواقف بوقفه.

لا بد أن يكون الوقف لجهة لا تنقطع.

فالتأمين التكافلي بديلا للتأمين التقليدي؛ لأنه مرتبط بأحكام الشريعة الاسلامية. فما هي أهم المميزات التي تميز التأمين التكافلي عن عقد التأمين التجاري؟

### ب: أوجه التشابه والاختلاف بين التأمين التقليدي والتكافلي

يقوم نظام التأمين التكافلي على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تحكم نشاط شركاته، حيث يتفق مع نظام التأمين التقليدي فما يتعلق بالأسس الفنية وكيفية إدارتها، في حين يختلف عنه في الكثير من الأمور المتعلقة بالشرع وأحكامه، وهو اختلاف جوهري. فما هي أهم أوجه التشابه بين التأمين التكافلي والتقليدي (1) وأوجه الاختلاف بين التأمين التكافلي والتقليدي (2).

#### 1: أوجه التشابه بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي

يلتقي كلا من التأمين التكافلي والتأمين التقليدي من حيث الأسس القانونية لكل منهما، وأيضاً من حيث الأسس القانونية كما سيتم بيانه بعده.

### 1.1: الأسس القانونية للتأمين التكافلي والتقليدي

إن كلا من العقدين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي يقوم على الأركان التالية.

**المؤمن له :** هو كل شخص طبيعي أو معنوي يركز التأمين عليه أو على مصالحه.

**المؤمن:** هو الشخص الذي يحترف نشاط التأمين الذي من الممكن مزاولته في إطار منظم أو في إطار مقاوله كشرط أولي للحصول على الاعتماد.

**الخطر:** يعد الخطر عنصر مهم للتأمين التكافلي أو التقليدي؛ لأن التأمين ليس في الواقع سوى ضمان لتحقيق خطر أو أخطار معينة، والتأمين يدور مع الخطر وجود وعدمه.

ويتفق كذلك كل من التأمين التكافلي أو التقليدي في الباعث على التأمين بالنسبة لكل من المؤمن وشركة التأمين، أما المؤمن له أو المستأمن فالباعث له على التأمين هو رغبة في تأمين الخطر موضوع التأمين، بحيث لا يتحمل وحده تبعة ترميم الآثار المادية للخطر عند تحققه. فغاياته من التأمين أن تتولى شركة التأمين تغطية الخطر المؤمن في حالة حدوثه، وشركة التأمين سواء كانت تكافلية أو تجارية فإن الغاية من تأسيسها تقديم خدمات تأمينية للراغبين بها من أفراد ومؤسسات<sup>1</sup>.

## 2.1 : الأسس الفنية للتأمين التكافلي والتقليدي

تقدير الاحتمالات: يتم تقدير الاحتمالات بناء على أكبر عدد من المشاركين المعرضين لخطر واحد، أو أخطار متشابهة، ويتم تقديرها طبقاً لقواعد الإحصاء، ويتم تجميع المخاطر ومعرفة احتمال وقوع الخطر بدقة كبيرة من خلال قانون الأعداد الكبيرة حيث يتم دراسة الكارثة الواحدة التي تقع على مجموعة من الأفراد، فكلما كثر عدد الأفراد تزيد معرفة احتمال وقوع الخطر<sup>2</sup>. وهناك أيضاً مصاريف تحتاجها شركات التأمين التكافلي، وشركات التأمين التجاري لإنشاء وإدارة أعمالها التأمينية.

ومن حيث انتهاء عقد التأمين هناك عدة حالات ينتهي العقد المتفق عليه، والمبرم بين شركة التأمين سواء كانت تكافلية أو تجارية باعتبارها وكالة عن هيئة المشتركين في إبرام العقود وإدارة العمليات التأمينية والمؤمن لهم والمشاركين. فكانت هذه أبرز النقاط الأساسية بين التأمين التكافلي والتقليدي من حيث التشابه من جهة الأسس القانونية والفنية فماذا عن أوجه الاختلاف بين التأمينين؟

## 2: أوجه الاختلاف بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي.

توجد عدة نقاط تشكل اختلاف بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي، ويمكن إبرازها من حيث عدة نقاط أولها من حيث المشروعية ومن حيث طبيعة العقد (1-2) ومن حيث الهدف والغاية (2-2).

1 - أمال هبور، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، للصفحة 20.

2- فتحي عبد الرحيم عبد الله، التأمين قواعده وأساسه الفنية، الطبعة الثانية، مطبعة دار العلم، السنة 2001، الصفحة 35.



## 1.2: الاختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي من حيث طبيعة العقد ومشروعيته

تعتبر مشروعية التأمين التكافلي هي الصيغة الرئيسية والأساسية من خلف طمأنة نفس جميع المتعاملين به، ويمكن الاستدلال بمشروعية التأمين التكافلي من عدة مصادر في التشريع الإسلامي، كقوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" <sup>1</sup>.

أما التأمين التجاري فقد أثر جدال حول مشروعيته، ولكن الأغلبية قال بجرمته؛ لأنه لا يعرف كم سيأخذ من تعويض مقابل ما سيدفع من أقساط، وقد فهم النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر. وعقد التأمين التقليدي يشتمل على القمار؛ لأن كل من طالب التأمين وشركة التأمين قد يربح وقد يخسر، وقد حرم الله القمار في قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان اجتنبوه لعلكم تفلحون" <sup>2</sup>.

كما يترتب عليه أكل مال الغير بالباطل، وقد فهم عن ذلك الإسلام في قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل" <sup>3</sup>.

وما يمكن قوله أن التأمين التكافلي يراعي الأبعاد الشرعية التي لا تؤخذ بعين الاعتبار في التأمين التقليدي، ومن هذه الأبعاد الالتزام بالقواعد والمبادئ المستمدة من الشرعية الإسلامية، ومن أهم المظاهر التي تركز البعد الشرعي وجود هيئة رقابة شرعية مهمتها الإشراف على جميع المعاملات للتأكد من تطبيقها لأحكام الشرعية الإسلامية <sup>4</sup>.

أما الاختلاف من حيث طبيعة العقد، فيعتبر التأمين التقليدي عقد معاوضة، بين المستأمن وشركة التأمين. أما التأمين التكافلي فهو عقد تبرع حيث يتبرع المستأمنون بالأقساط إلى محفظة أو صندوق التأمين وهي تبرع بالتعويضات حسب شروطها.

## 2.2: الاختلاف بين التأمين التكافلي والتقليدي من حيث الهدف والغاية

يعتبر الهدف الأساسي لشركات التأمين التقليدي هو تحقيق أكبر قدر من الربح المتحقق بين الفرق بين أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن لهم وتعويضات الأضرار التي تقدمها الشركة لهم.

1 - سورة البقرة، الآية 20.

2 - سورة المائدة، الآية 90.

3 - سورة النساء، الآية 29.

4 - عامر يوسف محمد، هل يختلف التأمين التكافلي عن التأمين التجاري، مجلة الدراسات المالية والمعرفية، العدد الثاني، السنة 2003، الصفحة 7.

أما التأمين التكافلي فلا يهدف بصفة أساسية لتحقيق الربح من القيام بعمليات التأمين، إنما يهدف بالأساس الى دفع الضرر الذي يلحق بالأعضاء، وذلك من خلال التعاون بينهم على توزيع الخسائر التي قد تصيب أيًا منهم<sup>1</sup>.

وهناك نقطة يختلف فيها كلا من التأمينين، ويتعلق الأمر من حيث الاختلاف من حيث الأقساط المدفوعة والفائض التأميني.

المؤمن له في شركة التأمين التقليدي الحق في استرجاع الأقساط التي دفعها أو استرجاع جزء منها، وهذا مغاير لشركة التأمين التكافلي فأقساط التأمين التي يدفعها المؤمن لهم تبقى ملكيتها لهم بعد استيفاء كافة الحقوق المالية التي تتطلبها العمليات التأمينية كدفع التعويضات.

والفائض التأميني في شركات التأمين التقليدي من حق شركة التأمين أما في شركات التأمين التكافلي فإن الفائض التأميني المتبقي من أقساط التأمين بعد دفع التعويضات وتكاليف إعادة التأمين، يعاد توزيعه على المؤمن لهم؛ لأنه ملكا لهم أو يبقى الفائض لدى الشركة كاحتياطي للعمليات اللاحقة أو يعاد استثماره فيما هو جائز شرعا.

### ثانيا : الرقابة الشرعية على مقابلة التأمين التكافلي

يعتبر انفتاح المغرب على منتجات المالية الإسلامية بعد المصادقة على القانون 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، نقطة تحول في السياسة التشريعية المغربية، جعلت المشرع المغربي يلتفت الى منتجات الاقتصاد الإسلامي الشئ الذي جعله يتبنى نظام التأمين التكافلي.

#### أ: ضوابط الرقابة الشرعية على التأمينات التكافلية

إن التأمين التكافلي باعتباره بديل شرعي للتأمين التجاري يعد من القضايا المعاصرة التي تحتاج الى ضوابط وأحكام لتمييز المشروع منها من المحذور ولن تأتي ذلك إلا بخلق جهاز رقابي يضطلع بمهمة التدقيق في مدى مطابقة العمليات التي تقوم بها مقاولات التأمين التكافلي<sup>2</sup>.

#### 1: مفهوم الرقابة الشرعية وتأصيلها

تشكل الرقابة بحد ذاتها عنصرا هاما لضمان استمرارية ونجاعة نشاط التأمين خاصة ما يتعلق بالتأمينات البنكية، التي تعتبر من الأمور المستجدة والحديثة<sup>3</sup>.

1- عامر يوسف محمد ، يختلف التأمين التكافلي عن التأمين التجاري، مرجع سابق، الصفحة 7.

2 - ابراهيم بومهاوت، الرقابة على المقاولات التأمين وإعادة التأمين التكافلي في القانون المغربي والمقارن، مرجع سابق، الصفحة 6.

3- محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي، الطبعة السادسة، مطبعة دار النشر، السنة 2007، الصفحة 206.

ويخضع النشاط التأميني للرقابة والإشراف في معظم دول العالم، وتزداد أهمية هذا الدور الرقابي كلما زاد انفتاح السوق الحرة على صناعة التأمين، ولم تظهر أجهزة الرقابة والإشراف بشكل منظم إلا خلال القرنين الأخيرين، فبدأت في المملكة المتحدة سنة 1870، وفي النمسا 1880، وفي سويسرا سنة 1885، وفي فرنسا سنة 1898، وفي ألمانيا سنة 1901، وفي هولندا سنة 1922<sup>1</sup>.

### 1.1: مفهوم الرقابة الشرعية

أمام غياب تعريف واضح أمام المشرع المغربي لمفهوم الرقابة والغموض الذي يعتريه، لم يمنع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من تعريف الرقابة الشرعية على أنها عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشرعية في جميع أنشطتها، ويشتمل ذلك فحص العقود، والاتفاقيات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس.

فكان لازماً إحداث هيئات شرعية هدفها متابعة عمل هذه المؤسسات في كل المراحل مما يتوقف مع مبادئ الشريعة الإسلامية<sup>2</sup>.

### 2.1: الأساس الشرعي للرقابة الشرعية

إن هدف الرقابة الشرعية بالأساس هو ضمان شرعية المعاملات المالية من خلال التحقق من موافقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا الأمر سيعكس طبيعة العمل الرقابي والذي يتحدد في ضبط سلوكيات الأشخاص وحفظ الأموال<sup>3</sup>، وتتجلى مشروعية الرقابة الشرعية فيما يلي:

**على مستوى القرآن الكريم:** لقد حث القرآن الكريم على ضرورة الحفاظ على الأموال ووجوب تنميتها بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، فقد أقر الإسلام مبدأ الحجر على السفهاء لحماية ممتلكاتهم وأموالهم فقال تعالى: ﴿ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً﴾<sup>4</sup>.

كما أكد القرآن الكريم على ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في قوله تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾<sup>5</sup>.

1 - سعد الله أمال، الرقابة على قطاع التأمين في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، السنة 2016، العدد الخامس، الصفحة 602.

2- رضوان الكيا، الرقابة الشرعية على مقاولات التأمين وإعادة التأمين التكافلي في النموذج المغربي، إكراهاتها وآفاقها، مجلة كلية الشريعة أكادير، العدد السادس، دون ذكر السنة، الصفحة 71.

3- محمد الورد، المالية التشاركية ورهانات التنمية، الطبعة الأولى، مطبعة قرطبة، السنة 2019، الصفحة 295.

4 - سورة النساء، الآية 5.

5 - سورة آل عمران، الآية 104.

## 2: خصائص الرقابة الشرعية

تقوم الرقابة الشرعية في مختلف المؤسسات المالية الإسلامية على مبادئ وخصائص تكفل لها المصادقية، والقوة الإلزامية لقراراتها. فمن أهم خصائص الرقابة الشرعية هناك مبدأ الاستقلالية (1-2)، ومبدأ الإلزامية (2-2).

## 2.1: مبدأ الاستقلالية كخاصية من خصائص الرقابة الشرعية على التأمينات التكافلية

يتضح أنه على هيئات الرقابة الشرعية أن تتميز بالاستقلالية، وذلك من خلال عدم التضيق على أعضاء هيئة الرقابة أو التأثير عليهم فيما يرجع على الفتاوى التي يصدرونها، فكان لابد من تمكين الهيئة الشرعية من أداء مهامها وممارسة اختصاصاتها بحرية وذلك لحفظ أعمال المؤسسة المالية من أي مخالفة شرعية، بقوة وسلطة الهيئة تتمثل في استقلالها<sup>1</sup>.

## 2.2: مبدأ الإلزامية كمبدأ من مبادئ الرقابة الشرعية على التأمينات التكافلية

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي تقوم عليها الرقابة الشرعية، إذ لا معنى لاستقلاليتها إذا لم تتوفر لقراراتها القوة الإلزامية الضرورية، فعمل المؤسسات المالية يستهدف تحقيق المزيد من الأرباح، فقد تسعى في غياب هذه القوة الإلزامية إلى غض الطرف عن آراء الرقابة الشرعية وقراراتها فيتعين على الهيئة المكلفة بالرقابة على التأمينات التكافلية في متابعة كافة الأعمال وسلوكيات الأفراد والمؤسسات، وذلك من خلال فحص ومراقبة ومراجعة أعمال مقولة التأمين أو إعادة التأمين التكافلي ومدى تطابقها مع أحكام ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

## ب: الأجهزة المكلفة بالرقابة الشرعية

تلعب الأجهزة المكلفة بالرقابة دوراً أساسياً في ضبط ورقابة نشاط التأمين التكافلي، فمن هي الأجهزة المناط لها هذه المهمة؟

## 1: اللجنة الشرعية للمالية التشاركية

أوكل المشرع المغربي سواء من خلال قانون البنوك التشاركية أو من خلال مدونة التأمينات<sup>2</sup> مهمة إبداء الرأي لمطابقة أعمال المقاولات المعتمدة لمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين التكافلي طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية إلى المجلس العلمي الأعلى<sup>1</sup> من خلال إحداث اللجنة الشرعية للمالية التشاركية.

1 - محمد الوردي، المالية التشاركية ورهانات التنمية، مرجع سابق، الصفحة 311.

2 - القانون رقم 17-99 المتعلق بمدونة التأمينات المتمم بالقانون رقم 13-59 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1-16-129 الصادر في 21 ذي القعدة 1437 الموافق ل 25 أغسطس 2016، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 6501، تاريخ 19 سبتمبر 2016، الصفحة 6649.

## 1.1: الاطار القانوني للجنة الشرعية المالية التشاركية

المشرع المغربي عهد بمهمة الرقابة الشرعية على مقاولات التأمين وإعادة التأمين التكافلي الى المجلس العلمي الأعلى بالنظر لمكانته، باعتباره الجهة الرسمية للإفتاء فقد نصت المادة 3 من الظهير المذكور على أنه من مهام المجلس العلمي الأعلى إبداء الرأي بشأن مطابقة الأنشطة والعمليات التجارية والمالية والاستثمارية التي تقوم بها المؤسسات والهيئات المشار إليها في الفصل الخامس من الباب الثاني من هذا الظهير الشريف لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. كما تم إحداث اللجنة الشرعية المالية التشاركية بموجب المادة العاشرة من الظهير الشريف التي جاء فيه على أنه " علاوة على اللجان المشار إليها في المادة الثامنة أعلاه تحدث لدى الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء لجنة علمية متخصصة تحمل اسم اللجنة الشرعية المالية التشاركية. وتتألف اللجنة الشرعية المالية التشاركية من منسق اللجنة وتسعة أعضاء من العلماء المشهود لهم بالكفاءة العلمية الراسخة والإمام الواسع بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، والقدرة على الإفتاء، وبيان حكم الشرع في القضايا المعروضة على اللجنة ويعينون بمقرر للأمين العام للمجلس العلمي الاعلى وهو الذي يرأس اللجنة.

نصت المادة 10 المكررة مرتين من نفس الظهير على أنه يمكن للجنة أن تستعين على سبيل الاستشارة بخمسة خبراء دائمين على الأقل يختارون من بين الاشخاص الذاتيين أو الاعتباريين المشهود بكفاءتهم وخبرتهم في مجال من مجالات القانون والمالية التشاركية، والمعاملات البنكية وقطاع التأمينات وسوق الرساميل. يعينون بمقرر الأمين العام ويحدد وضعيتهم بموجب عقد.

## 2.1: عمل اللجنة الشرعية للمالية التشاركية

يحال إلى اللجنة الشرعية للمالية التشاركية طلبات إبداء الرأي في الأنشطة والعمليات المشار إليها في المادة العاشرة المكررة عن طريق:

بنك المغرب بالنسبة لطلبات إبداء الرأي المقدمة من قبل مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها.

هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بالنسبة لطلبات إبداء الرأي المقدمة من قبل مقاولات التأمين وإعادة التأمين.

الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالنسبة لطلبات إبداء الرأي المقدمة.

1 - ظهير شريف رقم 1-15-02 الصادر في 28 من ربيع الاول 1436 الموافق ل 20 يناير 2015 ، بتتيم الظهير الشريف رقم 300-1-03 الصادر في 2 ربيع الاول 1425 الموافق ل 22 أبريل 2004، المتعلق بإعادة تنظيم المجالس العلمية ، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 6333، بتاريخ 19 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 9 فبراير 2015 ،الصفحة 1098 .

بعد توصل اللجنة الشرعية للمالية التشاركية بطلبات إبداء الرأي بالمطابقة تعمل على دراستها إما في جلسات تضم كل أعضائها، أو في شكل مجموعات عمل مكونة من بعض أعضائها يعهد إليها بدراسة القضايا المعروضة على اللجنة الشرعية المالية التشاركية، وإعداد تقارير مفصلة بشأنها، وعرضها على اللجنة التي تصدر أرائها وقراراتها باسم المجلس العلمي الأعلى، ويجمع أعضائها الحاضرين المشاركين في المداولات.

## 2: هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

تشكل هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي<sup>1</sup>، الجهاز المكلف بالرقابة على قطاع التأمين بالمغرب سواء تعلق الأمر بالتأمينات التقليدية أو التأمينات التكافلية، هذا الأخير خصه المشرع بتنظيم قانوني داخل قانون 17-99 من خلال إدخال بعض التعديلات عليه. بموجب قانون 13-59، كل ذلك من أجل صيانة مصالح المواطنين ( المؤمن لهم )، فبالرجوع الى مقتضيات قانون 12-64 نجده ينص في المادة 2 على أنه تمارس الهيئة مراقبتها على الاشخاص الذين يقومون بممارسة وتدير عمليات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة لقانون 17-99، فهي تسهر على احترام الهيئات الخاضعة لمراقبتها لقواعد حماية المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين والمنحدرين ( المادة 6 من قانون 17-99 )<sup>3</sup>.

وبالرجوع الى المدونة نجد في كثير من موادها أن التأمين التكافلي هو الآخر يخضع لرقابة الهيئة شريطة أن يتم ذلك بعد استطلاع رأي اللجنة الشرعية، حيث نصت المادة 10 مكرر 4 على أنه تعرض مسبقا على المجلس العلمي الاعلى مشاريع مناشير الهيئة المتعلقة بالتأمين التكافلي وإعادة التأمين قصد إبداء الرأي بالمطابقة بشأنها ونصت المادة 10 مكرر 5 في فقرتها الثانية أيضا على أنه "يتخذ نص تنظيمي باقتراح من الهيئة كل تدبير ضروري للتطبيق الكامل لأحكام هذا القانون فيما يتعلق بالتأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي، وذلك بعد الرأي بالمطابقة الصادر عن المجلس العلمي الأعلى.

1 - هناك مهام أخرى تضطلع بها هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي نجد من بينها:  
- التحسيس والتربية المالية.

- السهر على احترام مقتضيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

- المشاركة في جهاز المراقبة الشمولية الاحترازية الخاص بتجنب الأزمات وادارتها في إطار لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية إلى جانب بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل.

2 - القانون 13-59 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-16-129، في 21 ذي القعدة ( 25 اغسطس 2016 )، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 6501، بتاريخ 17 ذو الحجة 1437، الموافق ل 19 سبتمبر 2016، الصفحة 6649.

3 - المادة 6 من قانون 12-64 وتسهر الهيئة أيضا على احترام الهيئات الخاضعة لمراقبتها لقواعد حماية المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين والمتصرفين طبقا لمدونة التأمينات وللمقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالاحتياط الاجتماعي.

### خاتمة:

إن ما يمكن القول على التأمين التكافلي هو أن المشرع المغربي كان حريصا على ضبط قطاع التأمين التكافلي على اعتباره من القطاعات المالية التي يسهر على رقابتها عدد من الأجهزة المشهود لها بالكفاءة العلمية والتقنية.

وجدير بالإشارة إلى أنه في ظل جائحة كوفيد 19 تمت المصادقة يوم الخميس 30 أبريل 2020 من قبل المجلس الحكومي عبر تقنية التواصل المرئي على مشروع مرسوم رقم 2.20.323 بتطبيق أحكام مواد 10-5 و 1-36 و 248 و 1-248 من القانون رقم 99-17 المتعلق بمدونة التأمينات .

ويخول مشروع المرسوم للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية لتحديد بعض مقتضيات المتعلقة بالتأمين التكافلي ولا سيما معايير تحديد أجرة تسيير حسابات صندوق التأمين التكافلي وكيفية أدائها لمقاولات التأمين وإعادة التأمين التكافلي، وكيفية توزيع الفوائض التقنية والمالية لحسابات صندوق التأمين التكافلي على المشتركين في عمليات التأمين التكافلي.

وارتقب كذلك في ظل هذه الجائحة حسب هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وتوزيع في مرحلة أولية لرخص لشركات التأمين التكافلي وهي تابعة لأبرز ثلاث مجموعات بنكية في سوق التمويلات التشاركية.

لائحة منابع المقال:المصادرالقرآن الكريم  
القوانين

- الظهير الشريف رقم 1.14.193، الصادر في فاتح ربيع الأول 1436 الموافق ل 24 ديسمبر 2014، بتنفيذ القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 6328، بتاريخ 22 يناير 2015، الصفحة 462.
- القانون رقم 99-17 المتعلق بمدونة التأمينات المتمم بالقانون رقم 13-59 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 129-16 الصادر في 21 ذي القعدة 1437 الموافق ل 25 اغسطس 2016، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 6501، تاريخ 19 سبتمبر 2016، الصفحة 6649.
- ظهير شريف رقم 02-15-1 الصادر في 28 من ربيع الاول 1436 الموافق ل 20 يناير 2015، بتتيم الظهير الشريف رقم 300-03-1 الصادر في 2 ربيع الاول 1425 الموافق ل 22 أبريل 2004، المتعلق بإعادة تنظيم المجالس العلمية، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 6333، بتاريخ 19 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 9 فبراير 2015، الصفحة 1098.
- القانون 13-59 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 129-16-1، في 21 ذي القعدة ( 25 اغسطس 2016)، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 6501، بتاريخ 17 ذو الحجة 1437، الموافق ل 19 سبتمبر 2016، الصفحة 6649.

المراجع :

- فتحي عبد الرحيم عبد الله، التأمين قواعده وأساسه الفنية، الطبعة الثانية، مطبعة دار العلم، السنة 2001.
- نعمان محمد مختار، التأمين التجاري والتأمين الاسلامي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، مطبعة المكتب الجامعي الحديث، السنة 2005.
- محمد حسين منصور، أحكام قانون التأمين ، الطبعة الاولى، مطبعة عصام جابر الاسكندرية، السنة 2005.
- الحسين بلوش، شرح مدونة التأمينات، الطبعة الاولى، مطبعة قرطبة، السنة 2016.
- أمين حجي، التأمين التكافلي في ضوء مقاصد الشريعة، دون ذكر الطبعة والمطبعة، السنة 2016.
- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة أولى، مطبعة دار الفكر المعاصر، السنة 2002.
- محمد الوردي، المالية التشاركية ورهانات التنمية، الطبعة الاولى، مطبعة قرطبة، السنة 2019.
- محمد أبو زهرة، التكافل الاجتماعي في الاسلام، الطبعة الثانية، مطبعة دار الفكر العربي، دون ذكر السنة.
- محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي، الطبعة السادسة، مطبعة دار النشر، السنة 2007.
- ابن تيمية، القواعد النورانية، الطبعة الاولى، مطبعة السنة المحمدية، السنة 1951.



- هبور امال، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012/2013.
- ابراهيم بومهاوت، الرقابة على مقاولات التأمين وإعادة التأمين التكافلي في القانون المغربي والمقارن، رسالة لنيل دبلوم الماستر، تخصص القانون والبنوك التشاركية والتأمينات التكافلية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الأزهر اكادير، 2018/2019.

## المقالات:

### 1- المقالات المنشورة في المجلات.

- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، هل التأمين الاسلامي المركب تأمين تعاوني أم تجاري؟ مجلة جامعة الملك، السنة 2009، العدد الثاني.
- سعد الله امال، الرقابة على قطاع التأمين في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، السنة 2016، العدد الخامس.
- حامد حسن محمد، مشاركة المساهمين في الفائض التأميني بين المنع والجواز، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، السنة 2012، العدد الثاني.
- رضوان الكيا، الرقابة الشرعية على مقاولات التأمين وإعادة التأمين التكافلي في النموذج المغربي، إكراهاتها وآفاقها، مجلة كلية الشريعة أكادير، دون ذكر السنة، العدد السادس.
- محمد خلوقي، التأمين من خلال مستجدات مدونة التأمينات المغربية بمقتضى القانون رقم 59.13، مجلة القانون والأعمال، 2018، العدد 19.
- عامر يوسف محمد، هل يختلف التأمين التكافلي عن التأمين التجاري، مجلة الدراسات المالية والمعرفية، السنة 2003، العدد الثاني.

### 1- المقالات المنشورة في المواقع الالكترونية.

- سامر مظهر قنطجي، تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها المستقبلية، مقال منشور بالموقع الالكتروني، [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)، تاريخ الاطلاع 2020/08/05، على الساعة 01.40.
- سعد الجرف، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، مقال منشور بالموقع الالكتروني، [www.dergipak.gov](http://www.dergipak.gov)، تاريخ الاطلاع 2020/08/05، على الساعة 00.20.
- هامل دليلة، دور إعادة التكافل في الحفاظ على توازن شركات التأمين التكافلي، مقال منشور بالموقع الالكتروني، [www.ta2menonline.com](http://www.ta2menonline.com)، تاريخ الاطلاع 2020/08/05، على الساعة 02.00.
- علي محمد سعد الجرف، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، مقال منشور بالموقع الالكتروني، [www.dergipak.gov](http://www.dergipak.gov)، تاريخ الاطلاع 2020/08/05، على الساعة 00.20.